مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 63 (صيف 2005)، ص 68

الملف

***يوسف كرباج**

الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين

في أيلول/سبتمبر 2004 دخلت الانتفاضة الثانية عامها الخامس. ومع بداية الألفية هذه مر المجتمع والاقتصاد في المناطق التي احتلت منذ سنة 1967، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة، باختبار صعب. وحلّت بالتالي الخيبة محل الآمال التي أبصرت النور غداة توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن. ولم يبق النمو الديموغرافي في هذه المناطق بمنأى عن هذه التحولات، وعن العنف الشديد الذي غدا بدوره خبز الفلسطينيين اليومي. غير أن الضوء الذي تم تسليطه على التغيرات الديموغرافية لم يكن كافياً لجلاء حقيقة أمرها.

في هذا الصراع الذي تعتبر فيه المعطيات الديموغرافية أمراً أساسياً، نجد أنفسنا أمام كم هائل من التخمينات. فإسرائيل، التي تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أربعة عقود بعد أن ضمت بعض الأجزاء إليها، يقلقها أحياناً إلى حد المرض ماضي سكانها وحاضرهم، وبنوع خاص مستقبلهم. وتساور الهواجس والمشاغل نفسها المؤسسات الدولية والمراكز الوطنية إلى جانب كثير من الباحثين. إلاّ إن هذه الأطراف ترى الأشياء من منظار مختلف أحياناً.

ويعرض هذا المقال التوجهات الديموغرافية في الضفة والقطاع، أي توجهات الفلسطينيين والمستوطنين اليهود القاطنين فيهما، علماً بأن هذه التوجهات تختلف اختلافاً كبيراً عن التقويمات المنجزة في الآونة الأخيرة بشأن مستقبل هاتين الفئتين السكانيتين، بما في ذلك تقويماتنا.(1) وهنا السؤال الواجب طرحه: هل تسمح هذه التوجهات بتحديد ملامح المستقبل على الصعيدين السياسي والمؤسساتي؟

أي سكان لأي أرض؟

يكتنف معرفة واقع السكان في الضفة والقطاع كثير من الغموض، ذلك بأن طرفي الصراع لا يبديان أي عجلة لكشف النقاب عن هذا الواقع بالتحديد، بل حتى يعجزان عن ذلك. فمنذ فلسطين التاريخية (أو الانتدابية) نجد أن الأرض التي قُسّمت جزأين، هما الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، أُدرجت في القانون الدولي على أنها أرض فلسطين، وذلك من دون موافقة إسرائيل بأحزابها السياسية وبحكومتها ومعارضتها. وعندما ذكرت الأمم المتحدة،(2) التي تعتبر مرجعاً في القانون الدولي، عدد السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة كانت

تقصد بذلك عدد السكان الفلسطينيين في أراضي قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها أراضي القدس الشرقية. وفي المقابل، ضمت إسرائيل الأرض والسكان الفلسطينيين المقيمين بالقدس الشرقية إليها، واعتبرت القدس بكاملها جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل.(3)

ومنذ بعض الوقت، درج علماء الإحصاء على التلاعب بالمعطيات الإسرائيلية (أي تجاهل السكان الفلسطينيين في القدس والسكان السوريين في الجولان) لتقديم صورة أكثر مطابقة للشرعية الدولية. ولا يعتبر الغموض حكراً على إسرائيل، ولا يتعلق بالقدس والجولان فحسب، فصفحات الموقع الخاص بالإحصاءات الفلسطينية في رام الله على شبكة الإنترنت، وصفحات الإحصاء السكاني لسنة 1997، بالإضافة إلى عدد السكان سنة 2004، والتوقعات السكانية ما بين سنة 1997 وسنة 2015، توحي بأن مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ 6042 كم2،(4) ولا يقطن فيهما سوى الفلسطينيين. أمّا المستوطنون اليهود، أي ما يقارب نصف مليون إسرائيلي، فلا يظهر عددهم فوراً في هذه الإحصاءات. ولا بد من الإشارة إلى أن الدليل الإحصائي الإسرائيلي يعطي انطباعاً بأن الإسرائيليين لا يقيمون إلاّ ضمن المساحة التي يعترف لهم بها المجتمع الدولي، والتي تبلغ 20.700 كم2.(5) لذا يجب إضافة عدد سكان "يهودا والسامرة" ومنطقة غزة إلى عدد السكان الإسرائيليين في ذلك الجزء من القدس الشرقية الذي تم ضمه؛ علماً بأن عدد السكان في القدس الشرقية لا يظهر تماماً كما هو في الواقع، على عكس سكان المناطق الآنفة الذكر.(6) أضف إلى ذلك أن إسرائيل، التي لم تتمتع يوماً بحدود نهائية، لا يسعها أن تعتبر هؤلاء السكان مقيمين بإسرائيل، لأن من شأن ذلك المساهمة في الاعتراف الصريح بضم الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يسعها أيضاً أن تعتبرهم مواطنين مقيمين في الخارج على غرار مئات آلاف المواطنين الإسرائيليين الذين يقطنون في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا.

في هذا الإطار تتناقض الديموغرافيا مع القانون. فالديموغرافي يعتبر، من الناحية الإحصائية البحتة، هؤلاء المستوطنين مقيمين على الأراضي الفلسطينية، وفقاً للمعايير الدولية التي تعتبر كل من يقيم بمكان ما منذ أكثر من ستة أشهر، أو ينوي البقاء فيه، من سكان المكان، في حين أن رجل القانون يرى الأمور من منظاره؛ فهو لا يعتبر إقامة هؤلاء الإسرائيليين قانونية. أمّا المراجع في هذا الشأن فهي أحكام لاهاي الصادرة سنة 1907 بشأن القانون الإنساني، والمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة سنة 1949 والتي تنص على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

طبعاً، تعتبر السلطات الإسرائيلية هذه الإقامة قانونية. فوفقاً للمدعي العام الإسرائيلي لا تنطبق هذه القوانين الدولية على الضفة الغربية وقطاع غزة لأن المجتمع الدولي لم يعترف بضم الأردن ومصر لهما. وبحسب المنطق الإسرائيلي تُعتبر حفنة من المستعمرات فقط غير قانونية، والتي غالباً ما يتم الاعتراف بها فيما بعد بحكم الأمر الواقع. أمّا القانون الفلسطيني فيعتبر هذه المستعمرات جميعاً غير قانونية، وبالتالي لا ترد في الإحصاءات الفلسطينية.(7)

مسألة السكان في فلسطين تبلغ، إذاً، حداً لا نظير له من التعقيد، لأن الديموغرافيا تتشابك مع القانون والقيم الأخلاقية. وفي حال اعتبرنا المستوطنين الإسرائيليين غير قانونيين، تُرى أيجب تجاهلهم؟ فإذا ما فعلنا ذلك نكون تغاضينا عن واقع مزعج يستمر ويزداد حدة. ويساهم تجاهل هذا الواقع في تعطيل الإحصاءات الراهنة والتوقعات السكانية، كما أنه يؤثر في مستقبل الفلسطينيين أبعد من الديموغرافيا بحد ذاتها. ونذكر هنا، على سبيل المثال، التوزيع غير المتكافئ للأرض والمياه ما بين المستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين الأصليين. ويجب ألاّ نغفل عن ذكر أن السلوك الديموغرافي الفلسطيني يتحمل عواقب الاستيطان.

لا بد من الإشارة إلى أن الاستيطان الإسرائيلي كان يُنظر إليه قبل سنة 2000 على أنه ظاهرة موقتة، لكن الانتفاضة الثانية لم تستطع عكس التيار ووضع حد للاستيطان المطرد، لذا أصبحت النظرة إليه حالياً مختلفة عن السابق.(8)

منذ حرب 1967 بقي معدل النمو الديموغرافي للمستوطنين اليهود في الضفة والقطاع من أكثر معدلات النمو ارتفاعاً على وجه الأرض لمجموعة بشرية بهذا الحجم. لذا يمكن القول إن الديموغرافيا لا ترتبط بالأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية. وفعلاً، بعد أن سجل النمو الديموغرافي معدلات مرتفعة حتى سنة 1988 لم يتأثر كثيراً بتداعيات الانتفاضة الأولى الممتدة ما بين سنة 1988 وسنة 1993. ولم يعق السلام الذي شهدته أعوام اتفاق أوسلو، الموقّع في واشنطن، في الفترة الممتدة بين سنة 1993 وسنة 1999 هذا النمو بالتحديد، علماً بأنه بين سنة 1999، وهي السنة التي سبقت بدء الانتفاضة، وبين سنة 2003، بقي معدل النمو الديموغرافي استثنائياً، أي 4.2٪ سنوياً. أضف إلى ذلك أن عدد المستوطنين الإضافيين، بفعل النمو الطبيعي (أي الفارق بين الولادات والوفيات)، أو الانتقال للسكن في المستعمرات (أي الفارق بين حركتي الدخول والخروج)، بقي مستقراً؛ أي بزيادة قدرها 15.300 شخص سنوياً خلال الفترة 1993 – 1999. وقد شهدت الفترة الممتدة بين سنة 1999 وسنة 2004 الزيادة نفسها.

والجدير بالذكر أنه إذا ما أخذنا المستوطنين اليهود بعين الاعتبار فستتبدل عندها صورة السكان في الضفة والقطاع تماماً.

وعليه سنقبل حالياً بأرقام السكان الفلسطينيين كما هي، على أن نعود إليها فيما بعد في ضوء مراجعات السكان والتوجهات الديموغرافية الحديثة.(9) يبلغ عدد السكان الفلسطينيين 3.8 ملايين نسمة، يتقاسمون مساحة قدرها 6042 كم2. لذا نجد أن الكثافة السكانية مرتفعة، أي 633 شخصاً/كم2. وتعتبر الكثافة السكانية مرتفعة بصورة خاصة في غزة حيث تبلغ 3683 شخصاً/كم2؛ ما يفوق الكثافة السكانية في الضفة الغربية كثيراً، إذ تبلغ هذه الأخيرة 428 شخصاً/كم2. وإذا ما احتسبنا المستوطنين اليهود ترتفع هذه الأرقام ويصبح عندها عدد السكان 4.2 ملايين نسمة، أي زيادة قدرها 400.000 نسمة. أمّا الكثافة السكانية الفعلية فتغدو 705 أشخاص/كم2، أي ما يوازي ضعف الكثافة السكانية في لبنان. وبسبب الاحتلال غير المتكافئ للأراضي ولا سيما أن المستوطنين يضعون يدهم على 59٪ من الضفة الغربية و20٪ من غزة، تبلغ الكثافة السكانية الفعلية للفلسطينيين 1043 شخصاً/كم2، أي ما يوازي الكثافة السكانية في مصر خلال الثمانينيات في مقابل كثافة سكانية إسرائيلية تقدر بـ 127 شخصاً/كم2، في حين أن الكثافة السكانية الفعلية للفلسطينيين في غزة هي 4602 شخص/كم2 في مقابل 105 أشخاص/كم2 للإسرائيليين.

يجب الإشارة إلى أن البعد المحلي يضخم هذه الأرقام الهائلة بحد ذاتها. وإذا كانت التقسيمات الإدارية لا تتلاءم مع هذا النوع من الحسابات، فقد قام فيليب فارغ(10) بعمليات حساب أكثر دقة استهدف فيها مجموعات من المناطق، الأمر الذي أتاح له رسم خريطة الكثافات السكانية القصوى المسجلة سنة 1997. وفي هذا الإطار ترد غزة طبعاً، إذ بلغت كثافتها السكانية في تلك السنة 3766 شخصاً/كم2، في مقابل 4602 شخص/كم2 اليوم. أمّا في الضفة الغربية فقد فاقت الكثافة السكانية في 14 تجمعاً سكنياً 1500 شخص/كم2، في مقابل 1800 شخص/كم2 سنة 2004؛ ونذكر منها بيت لحم حيث تبلغ الكثافة السكانية 3255 شخصاً/كم2، وطولكرم 4050 شخصاً/كم2. وفي هذا الإطار، نشير إلى حالة اكتظاظ قصوى أشد وقعاً مما هي عليه حالة غزة، ونقصد بذلك

قلقيلية، حيث بلغت الكثافة السكانية رقماً قياسياً تمثل بـ 9072 شخصاً/كم2 سنة 1997، علماً بأن الكثافة السكانية اليوم هي أكثر من 11.000 شخص/كم2.

لقد كان، إذاً، للاحتلال الإسرائيلي واستمرار عملية الاستيطان وقع بالغ على المجتمع والاقتصاد الفلسطينيين، علماً بأن الأدبيات كثيرة بهذا الشأن ولا يسعنا إلاّ أن نشير إليها.(11) ولا بد من التطرق في هذا الإطار إلى إمكان الحصول على مياه الشفة. فالفلسطينيون لا يحصلون يومياً إلاّ على 70 ليتراً من المياه للفرد الواحد، في حين أن الحاجات الدنيا التي حددتها كل من منظمة الصحة العالمية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) هي 100 ليتر يومياً؛ أي ما يسجل بالتالي عجزاً بنسبة 30٪. أمّا الاستهلاك في إسرائيل فيبلغ 350 ليتراً يومياً للفرد الواحد؛ أي خمسة أضعاف الاستهلاك الفلسطيني. غير أن المستوطنين الإسرائيليين هم الذين يستأثرون بحصة الأسد في الضفة الغربية وغزة، أي 650 م3 سنوياً في الضفة الغربية في مقابل 93م3 للفلسطينيين؛ أي ما يوازي سبعة أضعاف حصة الفلسطينيين. أمّا في غزة، فالمستوطنون يحصلون على 1714م3 من المياه في مقابل 135م3 للفلسطينيين، أي ما يفوق حصة الفلسطينيين بـ 13 ضعفاً.

شد حبال بين الإسرائيليين والفلسطينيين والديموغرافيا الجديدة

فيما يلي بعض عناوين الصحف الإسرائيلية:

"الكابوس السكاني"؛ "إسرائيل تخسر السباق السكاني"؛ "أكثر الأسلحة قوة"؛ "المشكلة الديموغرافية العربية"؛ "إسرائيل تواجه مشكلة وجودية"؛ "الأطفال هم ربما أكثر الأسلحة قوة"؛ "هل ستغدو إسرائيل دولة عربية"؛ "ساعة الولادات تدق"؛ "الفلسطينيون هم ربما الأغلبية عما قريب"؛ "أكثر الأسلحة قوة: معدلات الولادات العربية الحالية."

يظهر بعض العناوين البليغة، الواردة في الصحف الإسرائيلية والدولية، أن الرهان الديموغرافي لم يفقد طابعه اللاذع. وقد ساهم العنف المفتوح أو المستشري، القائم منذ سنة 2000، في تأجيجه. ومن خلال عناوين الصحف يبدو أن إسرائيل هي الطرف الذي تهدده الديموغرافيا الفلسطينية، غير أن الوقائع تختلف اختلافاً كبيراً.

تُرى أين عسانا أن نضع الرهانات الديموغرافية؟ لم يعد من الممكن وضع اليهود في إسرائيل والعرب في الشرق الأوسط، أو العرب في كل أنحاء الوطن العربي، في الميزان نفسه. علماً بأن هذه المقارنة كانت سارية في ستينيات القرن العشرين زمن القومية العربية في مصر وسورية.

والحقيقة أن الإطار الأضيق، والمتمثل في فلسطين الانتدابية، يحمل دلالات أكثر للمقارنة ما بين الكتل الديموغرافية. ولا يشكل هذا الكيان مجرد عودة إلى الماضي، أو بناء اصطناعياً حديثاً، بل هو يتبلور بفضل التداخل المتزايد ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين حتى لو أقيمت حواجز عازلة فيما بينهم، وحتى لو كانوا يتمتعون بأوضاع ومستويات مواطنية متباينة، أي إسرائيليون، وفلسطينيو 48 الذين حصلوا على المواطنية الإسرائيلية، وفلسطينيو القدس غير المواطنين الذين يتمتعون بتذكرة هوية مقدسية، وفلسطينيو الضفة الغربية وغزة غير المواطنين. ويذكر أن شخصاً واحداً من مجموع 5.6 أشخاص في إسرائيل هو فلسطيني، وأن أكثر من شخص من مجموع 10 أشخاص في الضفة والقطاع هو إسرائيلي. وفي هذا الكيان الذي لا يحمل اسماً أو تسمية

رسمية، وبتعبير آخر في إسرائيل والأراضي المحتلة، الأمر الوحيد المؤكد هو أن عدد الفلسطينيين سيفوق عدد اليهود.

لكن، متى سيحدث ذلك؟ الحسابات التي قمت بها سنة 1999(12) حددت سنة 2009 على أنها سنة التفوق العددي. وبعد ثلاث سنوات أظهرت معطيات جديدة أن التفوق العددي لن يحدث إلاّ سنة 2019.(13) واليوم، إذا ما جمعنا بين أحدث البيانات الفلسطينية والإسرائيلية، نلاحظ أنه يجب تأجيل الاستحقاق مرة أُخرى. غير أن هذا الواقع لا يمنع الديموغرافي الشهير، آرنون سوفير، الذي يلقى نجاحاً دائماً في الأوساط الإعلامية بسبب توقعاته المتشائمة، من أن يعلن أن اليهود باتوا أقلية (أي 50.5٪ سنة 2001، وأقل من 50٪ سنة 2003)، وأنهم لن يشكلوا في سنة 2025 إلاّ 42٪ من السكان في فلسطين الانتدابية.(14) علماً بأن سوفير هو الجغرافي السياسي المفضل لدى أريئيل شارون، والمسمى بـ "ديموغرافي يوم الدينونة". ومن أجل التوصل إلى هذه النتائج المتشائمة يسند سوفير إلى الفلسطينيين خصوبة من عصر غابر، أي 6 أطفال لكل امرأة (في حين أن الخصوبة كانت في الواقع أقل من 4 أطفال سنة 2001؛ سنتناول الموضوع فيما بعد)، بالإضافة إلى ادعاء هجرة عربية سرية إلى إسرائيل تقدر بـ 150.000 شخص.

من جهة أُخرى، ما زال فلسطينيو 48، الذين يطلق عليهم أيضاً اسم الفلسطينيين في إسرائيل، أو العرب الإسرائيليين (من دون فلسطينيي القدس الشرقية) يشكلون أقلية مهمة.(15) ومن الجدير بالذكر أن التاريخ الذي سيتجاوز فيه السكان الفلسطينيون خُمس عدد سكان إسرائيل قد أُجّل بسبب عودة الهجرة والخصوبة اليهوديتين والثبوت السكاني عند الفلسطينيين. وفي هذا الإطار تتسم توقعات آرنون سوفير بالتشاؤم فيما يخص دولة إسرائيل؛ إذ سيشكل الفلسطينيون في سنة 2025، بحسب رأيه، ما نسبته 25٪ من مجموع السكان، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتخاب 30 نائباً عربياً في الكنيست.(16)

يعني التنافس الديموغرافي، في ضوء الصراع بشأن الأرض، الفلسطينيين واليهود على حد سواء، إلى جانب مختلف الفصائل اليهودية فيما بينها. ولقد تم تذليل فوارق الخصوبة ومعدلات النمو الطبيعي ما بين اليهود ذوي الأصل الإفريقي والآسيوي، واليهود ذوي الأصل الأوروبي – الأميركي، ولا سيما بالنسبة إلى الجيل الثاني. ويعتبر الدين في المقابل محدداً رئيسياً. فاليهود المتدينون المتشددون هم من المجموعات البشرية التي تعتبر خصوبتها الأكثر ارتفاعاً في العالم، أي 7.6 مواليد لكل امرأة في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وقد يميل هذا الرقم حتى إلى الارتفاع، في حين أن خصوبة مجموعة قلما تعتبر دينية، كالمجموعة الوافدة في الأصل من الاتحاد السوفياتي السابق، لا تبلغ سوى 1.7 مولود لكل امرأة.(17) وهكذا، وبعكس الأفكار المسبقة، لا يجري الفصل الأقوى بين الفلسطينيين – حتى فلسطينيو غزة – واليهود، وإنما بين اليهود أنفسهم، لأن خصوبة اليهود المتدينين المتشددين تفوق بأربعة أضعاف ونصف ضعف خصوبة العلمانيين الوافدين من الاتحاد السوفياتي السابق.

وبفضل الزواج المبكر، ورفض وسائل منع الحمل، والإجهاض، فإن خصوبة اليهود المتدينين المتشددين تتجاوز الأرقام القياسية العالمية. وحده معدل الخصوبة في النيجر يفوق معدل خصوبة اليهود المتدينين المتشددين.(18) والجدير بالذكر أن خصوبة هؤلاء تفوق خصوبة المجموعات الإسرائيلية الأُخرى، بل إنها باتت تفوق خصوبة الفلسطينيين أنفسهم. أضف إلى ذلك أن خصوبة بعض المجموعات الدينية، أو المجموعات القومية الدينية التي لا يمكن أن ننعتها بالتشدد، تفوق خصوبة الفلسطينيين. إذاً، هل الخصوبة المفرطة هي "وسيلة لخوض الصراع"؟(19) ما من شك في ذلك تماماً، كما يظهر في فيلم "كادوش" لعاموس غيتاي (1999)، حيث أن الإنجاب لا يمتثل في

الأوساط الدينية لتعاليم التوراة وحدها، بل أيضاً لاستراتيجيات السلطة بقوة العدد، وثأر المتدينين من العلمانيين بواسطة الديموغرافيا.

يجب الإشارة إلى أن هذه المجموعات ممثلة بشكل مفرط بين المستوطنين في الضفة والقطاع. إذاً، قد يفوق النمو الديموغرافي في المستعمرات النمو الديموغرافي الفلسطيني، ولا سيما أن تدفق اليهود المستمر إلى المستعمرات يغذي هذا النمو.

أرقام الفلسطينيين مبالغ في تقديرها

ترتكز توقعات السكان الفلسطينيين على الأرقام الصادرة سنة 1997، أي السنة التي أنجز فيها المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني عمله الأول.(20) أمّا فيما يتعلق بسنة 2004، فقد تم تحديد عدد السكان انطلاقاً من توقعات ترتكز على فرضيات الوفيات والخصوبة والهجرة الدولية. وهنا بالتحديد تكمن المشكلة.

تم قبول أرقام الإحصاء السكان الفلسطيني لسنة 1997 كما هي من دون أن تتعرض لأي انتقاد. غير أن إحدى المنظمات الإسرائيلية – الأميركية، التي اجتمعت في واشنطن في 10 كانون الثاني/يناير 2005، برعاية المعهد الأميركي للمشاريع – وهو معهد تربطه علاقة وثيقة بأوساط المحافظين الجدد الأميركيين – أصدرت حديثاً وثيقة مهمة كان وقعها أشبه بوقع الصاعقة، وذلك تحت عنوان: "السكان العرب في الضفة الغربية: هوة المليون ونصف مليون فرد "Arab Population in the West Bank: The million and Half Persons Gap")والجدير بالذكر أن هذه الدراسة تشكك في البيانات الواردة عن سكان الضفة والقطاع، إن كان مصدرها الإحصائيون الفلسطينيون الواثقون بالتفوق الديموغرافي الفلسطيني الراهن، أو الإسرائيليون – أمثال آرنون سوفير – الذين يعملون لأسباب سياسية على تضخيم التهديد الديموغرافي الفلسطيني على إسرائيل.(21)

وفي هذا الإطار لا بد من القول إن بعض الانتقادات التي وجهتها المنظمة محق، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التالية: التقدير المفرط للخصوبة الفلسطينية والهجرة (التي غدت اغتراباً منذ اندلاع الانتفاضة الثانية)، وعدم الأخذ بعين الاعتبار أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين يعيش خارج الأراضي الفلسطينية منذ أكثر من عام. لكن بعض الانتقادات الأُخرى غير محق على الإطلاق، كمسألة اعتبار القدس الشرقية وسكانها الفلسطينيين جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل.

إذاً، الأفكار السياسية المبطنة الخاصة بهذه المنظمة جلية. فعدد السكان اليهود في فلسطين بكاملها، بحسب هذه الوثيقة، يفوق عدد السكان الفلسطينيين، علماً بأن نسبة اليهود فيها ما زالت مستقرة منذ أربعة عقود. أضف إلى ذلك أنه لم يتم الاعتراف بالفلسطينيين كمجموعة قومية، وإنما كسكان عرب في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن علينا أن نعود إلى سنة 1997، أي سنة الإحصاء السكاني في الضفة والقطاع. لقد كان الوضع آنذاك يحمل على التفاؤل: فالخصوبة لن تنخفض انخفاضاً كبيراً، ونسبة الوفيات ستستمر في التراجع، والمهاجرون سيعودون إلى فلسطين. لذا نجد أن التقديرات الأربعة (الجدول رقم 1) تبالغ جميعها، بلا استثناء، في أرقام النمو الديموغرافي المستقبلي، ولا سيما تقديرات المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي كان يعلق آماله على عودة المهاجرين بكثرة .

الجدول رقم 1
تقديرات متنوعة لأعداد السكان الفلسطينيين
في الضفة والقطاع خلال 1997 – 2004
(بالملايين)

المصدر	1997	2004	تكاثر فعلي	نسبة التكاثر السنوية (٪)
المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني	2783	3828	1045	4.55
قسم السكان في الأمم المتحدة	2849	3685	836	3.68
مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة	2826	3636	810	3.60
سيناريوهات ديموغرافية جديدة	2783	3497	714	3.26

المصدر: Palestinian Central Bureau of Statistics, Population in the Palestinian Territory, 1997-2025 (Ramallah, 1999); UN Population Division, World Population Prospects: The 2002 Revision Population Database (New York, 2004), http://esa.un.org; US Bureau of the Census, International Data Base, 2004, http://www.census.gov; Youssef Courbage, New Demographic Scenarios in the Mediterranean (Paris: Institut National d'Études Démographiques, 2002).

من جهة أُخرى، نحصل سنوياً على عدد الإسرائيليين المستوطنين في الضفة والقطاع مع معلومات مفصلة عن الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة (الجدول رقم 2)، الأمر الذي يكسبنا شيئاً من الدقة.

وما يدعو إلى العجب هو أن الضفة الغربية التي لم يتم ضمها هي أكثر استقطاباً للمستوطنين اليهود من القدس الشرقية المضمومة إلى إسرائيل. ويبدو أن مستعمرات الضفة الغربية تستفيد من معاملة تفضيلية بسبب غياب الأمان ووضع هذه المستعمرات الموقت. ففي غضون عشر سنوات (1993 – 2004) ازداد عدد المستوطنين في القدس الشرقية بنسبة سنوية متوسطة قدرها 2.3٪، أي نسبة قريبة من النمو الطبيعي، وذلك من دون مساهمة صافي عدد الذين انتقلوا للسكن فيها بشكل ملحوظ في هذه النسبة بالتحديد. وفي المقابل، ازداد عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة (غير المضمومة إلى إسرائيل) بنسبة نمو سنوية قدرها 7٪، أي ضعف النمو الطبيعي. ويذكر أن غزة سجلت نسبة نمو قدرها 5٪، لكن حصة اليهود الذين انتقلوا للسكن فيها تبقى ضئيلة.

ختاماً، وباختصار، يعتبر عدد السكان الفلسطينيين غير مؤكد لأنه يرتكز على فرضيات الخصوبة والهجرة الوافدة اللتين تضاءلتا فيما بعد، بين أمور أُخرى، جرّاء تداعيات الانتفاضة. أمّا عدد المستوطنين الإسرائيليين في المناطق المحتلة فواضح ومنتظم إذا ما تجاهلنا بعض المستوطنين المقيمين خارج المستعمرات الرسمية، أي بالمستعمرات البرية. لكن عدد المستوطنين الإسرائيليين خارج مستعمرات الضفة، في القدس الشرقية، ضبابي للغاية، الأمر الذي يبقي على غموض ربما طوعي. والواقع أن مستعمرات القدس الشرقية المضمومة (75.9 كم2) تعتبر، طبعاً، جزءاً من أرض إسرائيل. وهكذا يغدو عدد السكان الإسرائيليين في المناطق المحتلة 242.000 نسمة بدلاً من 430.000 نسمة.

الجدول رقم 2

المستوطنون اليهود في الضفة والقطاع، 1976 – 2004

	الضفة الغربية	القدس الشرقية	قطاع غزة	المجموع
1976	3200		1700	
1977	4400	33599	3500	41499
1978	7400		4800	
1979	10000		5500	
1980	8000		7000	
1981	16200	59079	5300	80579
1982	21000		700	
1983	22800		900	
1984	35300		1600	
1985	44200		1900	
1986	51300		2100	
1987	57900		2400	
1988	63700	117550	2700	183950
1989	70000	123061	3000	196061
1990	78600	132460	3300	214360
1991	90300	137331	3800	231431
1992	101100	140872	4300	246272
1993	111600	146436	4800	262836
1994	122700	152219	5100	280019
1995	129200	156724	5000	290924
1996	141500	159684	5400	306584
1997	154400	158929	5700	319029
1998	166100	162842	6100	335042
1999	177500	170400	6300	354200
2000	191600	173400	6700	371700
2001	201300	176900	7000	385200
2002	212900	180792	7300	400992
2003	223199	184589	7595	415383
2004	241486	188600	8693	438779

المصدر: Palestinian Central Bureau of Statistics, Israeli Settlements in the Palestinian Territory, 2004, http://www.pcbs.org/settlements/

العودة إلى منظور السكان في الضفة والقطاع

لا بد من إعادة النظر في هذا المنظور لأسباب متعددة منها: (1) من المفروض الأخذ بعين الاعتبار فقط السكان الذين يعيشون فعلياً في المنطقة؛ (2) النمو الديموغرافي للفلسطينيين وخصوبتهم وميلهم إلى الهجرة هي عوامل تأخذ منحى مختلفاً عن الذي حددته التوقعات؛ (3) لم يتم تصور مستقبل المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون

على الأراضي الفلسطينية. لذلك فإن الأخذ في الاعتبار مجموع السكان الذين يعيشون على هذه الأراضي التي لم تعد تتسع لهم، يعطي رؤية أكثر واقعية للنمو الديموغرافي في المستقبل، وللتوازنات بين السكان والأرض والموارد.

الفلسطينيون:
تحول ديموغرافي مفاجئ

كتب آرنون سوفير، سنة 1988، مقالة عن الحلم الصهيوني يمكن أن تكون قراءتها شكلت مصدر وحي لياسر عرفات الذي قد يكون اكتشف أول مرة، كما يبدو، الموارد الديموغرافية: "رحم النساء الفلسطينيات هو سلاح بيولوجي."(22) وتشكل هذه الصورة صورة بلاغية لتصوير الطابع السياسي للنمو السكاني.(23) ففكرة أن يعتمد الفلسطينيون على الخصوبة في سبيل المعركة، كالسلاح الأبرز لمكافحة الهجرة الإسرائيلية والاستيطان فيما تبقى من فلسطين، رسخت جيداً في الأذهان إلى درجة بات يصعب معها التخيل أنها قد تتراجع.

لو كان ما جرى في الانتفاضة الأولى(24) تكرر في الأعوام الأربعة الماضية لكان حدث ارتفاع في الخصوبة الفلسطينية. فخلال فترة النزاع المر هذه، أي بين سنة 1988 وسنة 1993، اعتُمد الزواج في سن مبكرة أكثر، وأنجب الزوجان، خلافاً للتوقعات، عدداً من الأولاد يفوق العدد المنشود. فقد حثت الأوضاع السياسية والأمنية الخاصة حينها على الإنجاب.

يجب الإشارة إلى أن الخصوبة الفلسطينية تقاوم التحاليل الكلاسيكية نظراً إلى طابعها اللانمطي؛ فنموذج التحول الديموغرافي يربط عاملي الحداثة وارتفاع مستوى التعليم بانخفاض معدل الخصوبة. أمّا في فلسطين، فيتعارض هذا الرابط النظري مع الواقع. فالمرأة التي تلقت التعليم الأولي (1 – 6 أعوام دراسية) لديها أطفال أكثر من الأميّة بمعدل وسطي يبلغ 7.18 في مقابل 6.66. لكن تلقي التعليم المتوسطي (7 – 9 أعوام)، أو الثانوي (10 – 12 عاماً) يخفض الخصوبة بنسبة قليلة: 6.42 و6.03 على التوالي. وحتى المرأة التي تابعت التعليم العالي (13 عاماً دراسياً فأكثر) أنجبت عدداً كبيراً من الأطفال، أي 4.09.(25) وعلى سبيل المقارنة، نرى في البلاد حيث الأوضاع المعيشية طبيعية، كالمغرب، أن معدل الخصوبة فاق لدى الأميات 2.3 مرة معدله لدى المغربيات اللواتي تلقين التعليم الثانوي، إذ كان معدل الخصوبة دون الحد الأدنى للتوالد (1.7 ولد لكل امرأة في حين يبلغ التوالد 2.1). وتعكس هذه الأرقام وجه الاختلاف مع المرأة الفلسطينية المثقفة التي تنجب أكثر من المغربية بنسبة 2.5 مرة. فضلاً عن ذلك، وخلال الانتفاضة الأولى، عرفت المرأة الأكثر ثقافة ارتفاعاً بارزاً في نسبة زيجاتها وخصوبتها أكثر من سائر النساء. فالمرأة ذات الوعي السياسي الأقوى – والأكثر ثقافة – أدركت شعورياً أو لاشعورياً ضرورة زيادة معدل الولادات، وبالتالي عدد الفلسطينيين في المستقبل، بغية مواجهة الاحتلال الإسرائيلي(26) بشكل أفضل.

وفي سنة 1997، توقع المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء المحافظة على معدل خصوبة مرتفع، أي نحو 6 أولاد للمرأة الواحدة. وتكررت هذه الفرضية مع كل المحللين، ومنهم أنا نفسي، والأمم المتحدة، والمكتب الأميركي للمسح، في حين أظهرت التوقعات في مختلف البلاد المجاورة، كلبنان وسورية ومصر والأردن، أن معدل الخصوبة سيتراجع تراجعاً ملحوظاً، الأمر الذي يعكس الرؤية السائدة حيال النمو السكاني الفلسطيني؛ وهو نمو لانمطي في الحاضر، وسيبقى كذلك في المستقبل.

لكن ما قيمة هذه التوقعات المبنية على نموذج ضمني هو "الخصوبة في سبيل المعركة"؟ لنقارن بين الإسقاطات الأربعة والتطور الفعلي.(27) يشير الرسم البياني رقم 1 إلى الطريقة التي تصورنا من خلالها الخصوبة

الفلسطينية، وتبدو توقعات كل من المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، والمكتب الأميركي للمسح، والأمم المتحدة، فضلاً عن توقعاتنا، متشابهة تقريباً.

الرسم البياني رقم 1
تطور الخصوبة في فلسطين وفق 4 إسقاطات والواقع
2002 - 1994

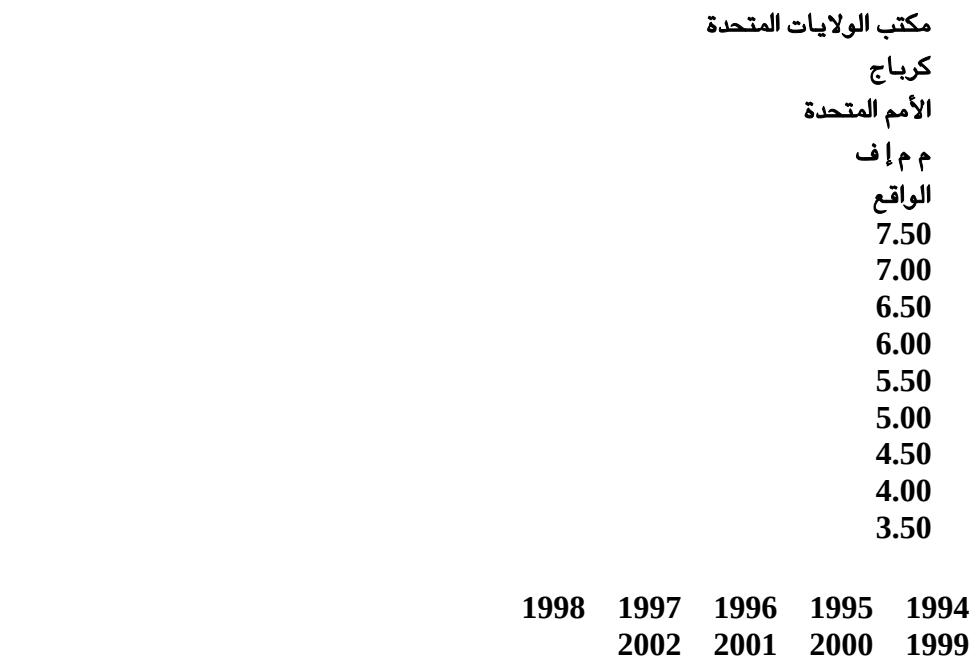

حتى سنة 1999 تلاءمت المنحنيات بشكل جيد. وابتداء من سنة 2000 انخفض معدل الخصوبة بشدة من 6.25 أولاد للمرأة الواحدة إلى 4.18 أولاد فحسب، فاقداً بذلك ثلثه في سنة واحدة؛ وهي ظاهرة نادرة جداً. وفي السنتين التاليتين، 2001 و2002، لم يتم تعويض معدل الولادات الذي يبدو طبيعياً في إثر تراجع قوي. فقد انخفض مؤشر الخصوبة إلى ما دون 4 أولاد، أي إلى 3.87 و3.85 أولاد؛ وهذا أمر لافت جداً للنظر، ولا سابق له، إذ انخفض معدل خصوبة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (راجع الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 2
خصوبة الفلسطينيين في الضفة والقطاع وإسرائيل
قبل الانتفاضة الثانية وخلالها

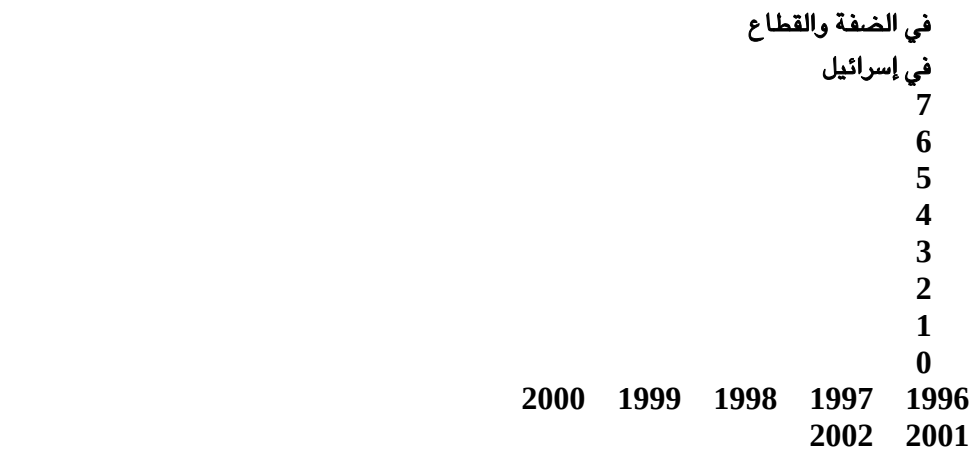

إن معدل الخصوبة انخفض كثيراً، في حين لم يتراجع معدل الزيجات. ففي سنة 1999، قبيل الانتفاضة، احتفل الفلسطينيون بـ 24.874 زواجاً. وبعد سنة، أي سنة 2000، انخفض عدد الزيجات ألفاً، أي بتراجع بارز نسبته 4٪، لكن النزعة كانت ترتفع، ولا سيما سنة 2003. ويعزى تراجع الخصوبة بصورة خاصة إلى تعزيز وسائل تقليل الإنجاب، كمنع الحمل والإجهاض، أكثر منه إلى انخفاض معدل الزيجات.

إضافة إلى ذلك، يختلف منحنيا الزيجات في الضفة الغربية وغزة جذرياً. فقد برزت أزمة الزيجات في الضفة الغربية ابتداء من سنة 2000، إذ انخفضت بنسبة 8٪، واستمر الانخفاض حتى سنة 2003، بينما ارتفعت هذه النسبة في غزة مسجلة +31٪ خلال أربع سنوات!(28) ويعزى هذا الاختلاف في السلوك إلى ظاهرة "السُترة"، أي حماية الأولاد، ولا سيما الفتيات،(29) من المخاطر التي تنتظرهم خارج المنزل، وذلك بتزويجهم في أبكر وقت ممكن. كما أن إقفال المدارس خلال الانتفاضة يزيد في فرص الزواج المبكر. ففي السنوات الأربع الماضية، ازداد الخطر في كل أنحاء المناطق المحتلة، ولا سيما في غزة التي ارتفعت فيها حصيلة القتلى أكثر من الضفة الغربية قليلاً، وسُجل عدد جرحى مساو، علماً بأن عدد سكان الضفة أقل من عدد سكان القطاع بمرتين؛ وبذلك كان خطر تفاقم الوفيات في غزة ضعفي معدل الوفيات في الضفة الغربية، ومن هنا شاع الزواج المبكر أكثر بغية مواجهة حالة انعدام الأمن، وهي أشد من الحالة في الضفة الغربية.

ويجب الإشارة إلى أن الخصوبة في غزة لم ترتفع بالوتيرة نفسها مع معدل الزيجات، فقد بلغت الخصوبة 4.76 أولاد للمرأة الواحدة سنة 2002، بينما بلغت في الضفة الغربية 3.33 أولاد. كما أدت وسائل منع الحمل دور الميزان، إذ ارتفعت نسبة استخدام الوسائل من 33.9٪ سنة 1996 للمرأة المتزوجة إلى 46.1٪ سنة 2000، وهو تقدم من الأبرز في العالم. في الوقت عينه، ارتفعت هذه النسبة في الضفة الغربية من 50.7٪ إلى 54.3٪ فحسب. وسمح هذا الارتفاع باعتماد إحدى طرق الحداثة الديموغرافية: بات أكثر من نصف عدد النساء المتزوجات (51.4٪) يعتمد وسائل منع الحمل(30) سنة 2000.

غير أن الانتفاضة ليست السبب الوحيد في انهيار الخصوبة. فقد انخفضت هذه الأخيرة خلال الأشهر الأولى من سنة 2000، أي قبل قيام الانتفاضة. وأكدت السنوات التالية هذا الأمر الذي بدأ قبل الانتفاضة.

لكن ما هو سبب هذا التراجع العنيف والمفاجئ في هذا الإطار؟ لم يتوصل المحللون حتى الآن إلى معرفة سبب هذا التراجع، بعكس ما جرى في الانتفاضة الأولى، لأنه ينقصهم البعد الكافي لمعرفة ذلك. ويمكن القول إن مجموعة من العوامل ولّدت مجتمعة هذه الثورة الديموغرافية. فصانعو القرار من المرجعيات السياسية والدينية والمجتمع المدني اعترفوا، باطنياً أو علناً، بأن الخصوبة المرتفعة هي المتراس الأفضل في وجه الهجرة اليهودية، والاستيطان، والتهديدات بالإجلاء القسري. بيد أنه في سنة 2000، وقبيل اندلاع الانتفاضة الثانية، لم تعد هذه الشعارات تجدي نفعاً.

يعود السبب الرئيسي في انخفاض معدل الخصوبة إلى العنصر الاقتصادي؛ فنظراً إلى الحصار الذي فرض على الأراضي الفلسطينية، وصعوبة تنقل الناس ونقل البضائع داخل فلسطين، وإقفال السوق الإسرائيلية في وجه اليد العاملة الفلسطينية واستبدالها باليد العاملة القادمة من أوروبا الوسطى وآسيا وإفريقيا، فضلاً عن صعوبة تصدير المنتوجات الفلسطينية إلى إسرائيل أو إلى الخارج، تراجع الدخل الوطني للفرد الواحد(31) قبل الانتفاضة الثانية. فبعد أن كان بلغ في سنة 1998 حداً أقصى هو 2000 دولار أميركي، انخفض أول مرة سنة 1999، ثم مجدداً سنة

2000، قبل أن ينهار بعدها. كما انخفض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل من 138.000 عامل سنة 1999 إلى 50.000 عامل سنة 2000، علماً بأن هؤلاء العمال كانوا يشكلون ربع اليد العاملة الفلسطينية قبل الانتفاضة والمصدر الحيوي للدخل في الاقتصاد الفلسطيني. أمّا معدل البطالة، المرتفع أصلاً، فبلغ حدوداً قصوى هي 34.3٪ في الضفة الغربية، و44.1٪ في قطاع غزة. وأصبح الفقر معياراً مع نسبة 58.1٪ في الضفة دون خط الفقر، و70.6٪ في غزة. وبات 21.1٪ من الأسر الفلسطينية يعتمد على المساعدات الإنسانية سنة 2004.(32)

لكن الانخفاض الملحوظ في الخصوبة برز سنة 2000 قبل التدهور الشديد للأوضاع الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية تفسر تراجع معدل الخصوبة سنة 2001، ثم سنة 2002 وسنة 2003، لكنها لا تشرح لماذا بدأ هذا التراجع سنة 2000.

إلى جانب ذلك اختلف تغير الخصوبة في كثير من بلاد الجنوب في العالم، على الرغم من تراكم عوامل الحداثة، كالتمدن والتحول إلى الاقتصاد الصناعي واقتصاد الخدمات، إضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم، وتراجع الفوارق بين الرجل والمرأة، والنفاذ إلى وسائل الإعلام, والتلفزة، والإنترنت... وانخفاض معدل وفيات الأطفال. وعاشت هذه البلاد، مثل سورية والجزائر، إلخ، في بعض الأعوام أزمة اقتصادية، تلاها انخفاض حاد في الخصوبة كنتيجة مباشرة لذلك، ونتيجة عوامل الحداثة المتعددة. ومع استمرار الأزمة الاقتصادية فترة من الزمن انخفضت الزيجات أو أُلغيت، وبات الزوجان يعيدان النظر في رغبتهما الطموحة في إنجاب الأطفال بكثرة، ويلجآن بالتالي إلى وسائل منع الحمل وإلى الإجهاض.

غير أن الوضع انعكس في فلسطين، إذ بدأت أزمة النمو السكاني سنة 2000، ولحقها الانهيار الاقتصادي والأمني بعد تلك السنة.

وفي حال لم يُظهر العاملان الاقتصادي والأمني، بشكل جيد، توقيت انخفاض معدل الخصوبة، يجب البحث عن أسباب أُخرى. ففي الإطار الإسرائيلي – الفلسطيني، حيث مسألة العدد أساسية، وحيث يرافق النمو السكاني الصراع في فلسطين منذ أكثر من قرن،(33) يتمتع تراجع الخصوبة بدلالات مهمة.

كما يمكن لتراجع الخصوبة أن يعكس تفاوتاً في القيم الفردية بالنسبة إلى قيم المجتمع، أي نوعاً من التفرد، لكن من دون إثبات ذلك، لأن هذه الآليات لا يشملها تحديد الكمية. وعليه، يبدو أن خيار الزوجين الفلسطينيين – تفضيل مستقبل الأولاد على القضية الوطنية؟ – قد يتجه نحو الأسرة الصغيرة على حساب القيم التي تنادي بها المرجعيات السياسية والدينية. ومما لا شك فيه أن الزوجين ما عادا يرغبان، أو لا يستطيعان، كما كان ياسر عرفات يتمنى، إنجاب 12 ولداً، اثنين لهما وعشرة للقضية. وقد ينتشر تغيير سري للقيم جرّاء وسائل الحد من النسل؛ فقلة من الفلسطينيين، وحتى الأكثر تيقظاً بينهم، قد تقبل بهدوء هذا الواقع الجديد لأنه "من الناحية القومية يرفض الشعب تحديد النسل."(34)

علاوة على ذلك، وفي وضع مشابه بعض الشيء لفلسطين، أي في إيرلندا الشمالية، وفي مجتمع مركب ونزاعي حيث لوزن العدد والخصوبة أهمية قصوى، انخفضت خصوبة الأقلية الكاثوليكية بشكل مفاجئ – بعد أن شهدت ارتفاعاً مطرداً – حتى عندما كان نزاع الشمال – الإيرلندي يتفاقم.(35) فالكاثوليك الذين يشكلون تقريباً مجموع أنصار القومية كانوا أقل ميلاً إلى دفع ثمن مساهمتهم الديموغرافية، أي عدد أكبر من الأطفال، وبالتالي لم يعد لإيعازات رجال الدين الكاثوليك، والحركات القومية مثل السين فين، والحركات شبه العسكرية، كالجيش الجمهوري الإيرلندي، الوقع نفسه كما في السابق.

الفلسطينيون في ازدياد
إنما بوتيرة متباطئة...

تخضع الأعداد المستقبلية للفلسطينيين لتغيير طفيف في خصوبة السكان، مثلما برز مؤخراً. وأُخذ هذا التغيير في الاعتبار عبر إسقاطه الجديد (سنة 2005). يجب الإشارة إلى أننا لم نأخذ بعين الاعتبار هجرة الفلسطينيين إلى خارج البلد، أي إلى الأردن، ودول الخليج، وأميركا الشمالية، وأستراليا... ولا أي هجرة محتملة فلسطينية أو غيرها. والهجرة تجتذب بصورة خاصة أوساط النخبة، لكن حجمها صغير نسبياً ولا تؤثر جذرياً في عدد السكان في المستقبل؛ فأرقام الهجرة الداخلية أو الخارجية غير متوفرة أو غير موثوق بها.

كما يمثل الرسم البياني رقم 3 إسقاطات السكان الفلسطينيين سنة 1995 وسنة 2025 وفقاً للمعدل الوسطي: سجّلت الخصوبة انخفاضاً طفيفاً، بينما بلغت الهجرة السنوية 10.000 شخص. ويتوقع في سنة 2025 أن يبلغ عدد السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة 4.095.000 نسمة قياساً بالعدد 7.402.000 نسمة الذي توصل إليه المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء.

الرسم البياني رقم 3
إسقاطات السكان الفلسطينيين
(الضفة والقطاع والقدس الشرقية)
ومقارنتها بما توصل إليه المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني
2025 – 1995

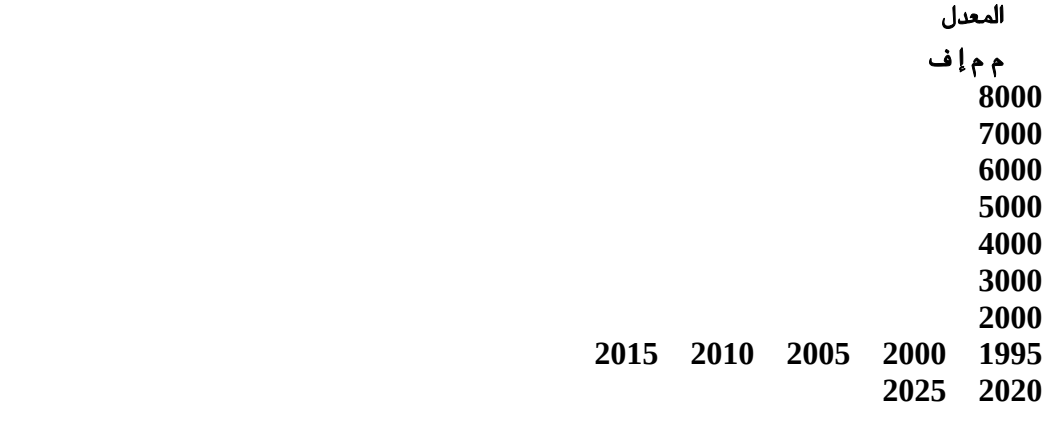

وعلى الرغم من إعادة النظر هذه فسيكون النمو سريعاً في مقابل المقياس في الشرق الأدنى: ارتفاع مقداره 1.2 مليون نسمة بين سنة 2005 وسنة 2025، أي خلال عشرين عاماً، مع متوسط معدل زيادة سنوية نسبته 1.8.%

...في مواجهة "الانفجار"
السكاني للإسرائيليين في فلسطين

يحتفظ المستوطنون الإسرائيليون في الضفة والقطاع، على عكس الفلسطينيين، بكل عناصر النمو السكاني البارز: خصوبة مرتفعة لا تتغير، وتدفق لمزيد من المستوطنين من إسرائيل إلى المناطق، ونسبة شباب كبيرة تضمن زخماً مطرداً، وأخيراً معدل وفيات ضعيف جداً يعزى، على السواء، إلى ارتفاع توقع الحياة وإلى البنية الفتية بحسب السن.

لا يُعتبر الإسرائيليون في المناطق المحتلة كلهم متدينين أو قوميين متطرفين. إنما يمكن القول إنهم أكثر تديناً أو قومية من الإسرائيليين داخل الخط الأخضر، وهم يقفون بطيبة خاطر إلى يمين الساحة السياسية أو إلى يمينها المتطرف: 86٪ من المستوطنين مؤيدون لليمين (63٪ من اليهود داخل الخط الأخضر)، و40٪ يعتبرون "قوميين متدينين".(36) وخلال انتخابات الكنيست سنة 2003، بلغت نسبة التصويت للأحزاب الدينية 34٪ في مستعمرات غزة والضفة الغربية، وهذه ضعف نسبة تصويت اليهود داخل الخط الأخضر تقريباً (18٪). كما بلغت نسبة التصويت للأحزاب اليمينية المتطرفة (خارج الليكود) 21٪ (7٪ داخل الخط الأخضر). وما يعزز هذه الميول الدينية والسياسية هو الرغبة في إنجاب الأولاد والأسرة الكبيرة، وهي خيار يكافئه الدعم المالي للدولة أو للقطاع غير الحكومي. وتشمل مليارات الدولارات،(37) التي أُغدقت على المستعمرات، إعانات من شأنها خفض تكلفة الطفل وتلبية خيارات الأسرة، منها: تخفيضات ضرائبية، ومساعدات لكل من المسكن والصحة والتعليم. لذا فمن مصلحة الزوجين الشابين (على الرغم من غياب الأمن) عبور الخط الأخضر بهدف إنجاب طفل في المستعمرات.

إضافة إلى ذلك، طبقت الحكومات الإسرائيلية، اليمينية أو اليسارية، سياسة سكانية وضعها المجلس الأعلى للتخطيط بغية زيادة عدد السكان الإسرائيليين في المناطق المحتلة. كما تقدم الدولة ميزات أساسية، الأمر الذي يرفع مستوى المعيشة في المستعمرات قياساً بمثيله في إسرائيل. وصُنفت المستعمرات على أنها مناطق قومية ذات أولوية، تحظى بمساعدات مالية متزايدة تؤمنها ست وزارات. فوزارة الإعمار والإسكان تمنح قروضاً سخية لشراء الشقق، ويتحول جزء من هذه القروض إلى هبات. كما تقدم سلطة أراضي إسرائيل حسومات مهمة على إيجار الأراضي، بينما تمنح وزارة التعليم الأساتذة ميزات مادية وإعفاءات من المصاريف المدرسية (90٪ في الحضانات). كذلك تقدم وزارة الصناعة والتجارة هبات إلى المستثمرين، وتقوم باستصلاح المناطق الصناعية. وتقدم وزارة المالية إلى الأشخاص والشركات تخفيضات فيما يتعلق بضريبة الدخل. وبغية تفادي الاتهامات بالتمييز (لجهة الفلسطينيين في إسرائيل) يتم تحويل الأموال عبر منظمة غير حكومية هي المنظمة الصهيونية العالمية، التي يحق لدائرة الاستيطان فيها أن تمول مناطق يهودية بامتياز.(38)

وبينما ينهار مستوى معيشة الفلسطينيين في الضفة والقطاع، يحافظ الإسرائيليون هناك على مستواهم المعيشي بفضل المساعدات المباشرة (تفوق مرتين المساعدات في الجهة الأُخرى للخط الأخضر) والإعانات. وابتداء من سنة 2000، تراجعت الخصوبة الفلسطينية بحدة (4.18 أولاد للمرأة الواحدة)، وأصبحت أقل من خصوبة المستوطنين الإسرائيليين (4.51 أولاد)(39) الذين سجلوا في الوقت عينه رقماً قياسياً مهماً آخر مع خصوبة تفوق مرتين خصوبة اليهود داخل الخط الأخضر (2.35 ولد) سنة 2001.(40)

وفي سنة 2001 وسنة 2002، استمرت الخصوبة الفلسطينية في التراجع، بينما بقيت خصوبة المستوطنين على حالها. وبذلك فإن "النمو الطبيعي" للمستعمرات (أي من دون الهجرة الوافدة)،(41) العرضة لمختلف الانعكاسات السياسية – "خريطة الطريق"، مثلاً – سجل رقماً قياسياً عالمياً يعزى إلى العلاقة النادرة بين معدل خصوبة مرتفع ومعدل وفيات ضعيف. ومع معدل نمو طبيعي حالي يصل إلى 3.3٪ سيتضاعف عدد السكان خلال 21 عاماً فحسب.

لكن هذه الوقائع المهمة لم توضع في تصرف الجمهور. فوسائل الإعلام تركز أكثر على الانتفاضة والعنف السياسي، بينما يجتذب "الانفجار" السكاني الفلسطيني الأنظار على الرغم من تراجعه، وعلى الرغم من أنه بات حالياً أقل من مثيله في المستعمرات الإسرائيلية.

ما هو مستقبل المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة؟ إن الإسقاطات الخاصة بفئة سكانية في طور التشكّل، كالمستوطنين اليهود في الضفة والقطاع – وهي فئة سكانية نشأت منذ 37 عاماً – تعتبر إسقاطات مشكوكاً فيها أكثر من تلك الخاصة بشعب قديم كالفلسطينيين. لكن الإسقاطات الإسرائيلية الرسمية لا تذكر ذلك. فالأدب "الرمادي" يضم إسقاطات نادرة، حيث الفرضيات والوسائل غير واضحة، شأن الإسقاط لسكان المستعمرات من سنة 1998 إلى سنة 2005، الذي رفع عدد السكان من 169.000 نسمة إلى 381.000 نسمة، أي بزيادة تفوق الضعف خلال سبعة أعوام.(42) لكن المشكلة ليست تقنية فحسب. فقد رأينا أن المستوطنين في المناطق المحتلة لم تشملهم الإحصاءات الفلسطينية، ولا تكاد تشملهم الإحصاءات الإسرائيلية. لكن ألا يدل إسقاط السكان، من ناحية ما، على تشريع وجودهم في منظور هذه الإسقاطات، وعلى الاعتراف بالأمر الواقع، وعلى إضفاء طابع الشرعية على هذه التجمعات التي تفتقر إليه بوضوح؟ وسواء أكان وجود هذه التجمعات شرعياً أم لا، فإن هذه الفئة السكانية ذات الوضع القانوني غير المحدد ستشهد مستقبلاً مشرقاً على المستوى الديموغرافي، وذلك إذا استمرت التوجهات الأخيرة طوال العقدين التاليين.

الرسم البياني رقم 4
تطور أعداد المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع
وفق ثلاث فرضيات، 1995 – 2025

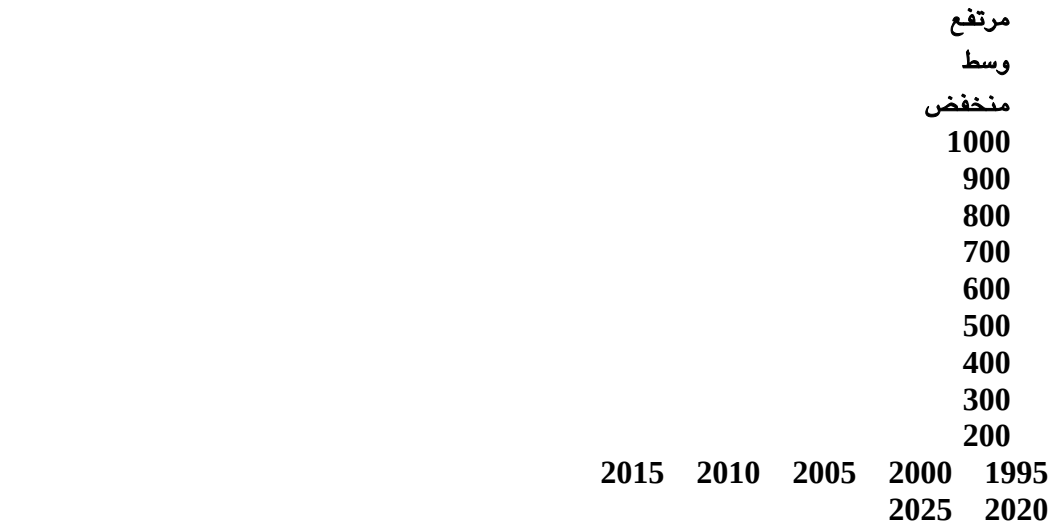

وفقاً للفرضية العالية (الرسم البياني رقم 4)، من المتوقع أن تحافظ الخصوبة على مستواها الحالي، أي 4.5 أولاد. وستستمر المستعمرات في اجتذاب الأزواج، ولا سيما الشبان منهم الذين يرغبون في إنجاب طفل أو أكثر في الأوضاع (المالية) الأمثل. ومن المتوقع أيضاً أن تبذل الحكومة والمنظمات الصهيونية غير الحكومية جهوداً جبارة للحفاظ على نزعة مرتفعة إلى الهجرة على الرغم من انعدام الأمن. ومع هجرة سنوية صافية تبلغ 5800 شخص، مثل المعدل السنوي للهجرة الوافدة في الأعوام التي سبقت الانتفاضة الثانية، ومع معدل خصوبة ثابت، سيزداد عدد المستوطنين في المناطق المحتلة ليصل إلى رقم خيالي، أي إلى مليون نسمة سنة 2025.

وبحسب الفرضية الدنيا ستتراجع الهجرة الوافدة إلى المستوى المتواضع الذي سجلته بعد الانتفاضة الثانية، أي 1800 مهاجر سنوياً. أمّا الخصوبة فستنخفض إلى النصف لتتساوى مع خصوبة اليهود داخل الخط الأخضر، وسيصل عدد المستوطنين إلى 703.000 نسمة.

أخيراً، فإن من شأن تراجع النزعة إلى الهجرة، مع المحافظة على معدل خصوبة مرتفع (بحسب الفرضية الوسطى)، أن يضمن تضاعف عدد السكان بحيث يصل إلى 833.000 نسمة سنة 2025، أي أن "النمو الطبيعي" وحده يسمح بتحقيق هذه النتيجة المذهلة.

التاريخ يعيد نفسه؟

يمثل الرسم البياني رقم 5 تزايد السكان اليهود منذ سنة 1878 في فلسطين، خلال الحكم العثماني والانتداب، عندما بدأ المهاجرون اليهود الأوائل بالاستقرار، وذلك حتى سنة 1948، فضلاً عن ازدياد عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة منذ حرب 1967، ومع الإسقاطات بحسب المتغيرة الوسطى حتى سنة 2025.

الرسم البياني رقم 5

نسبة اليهود إلى مجموع السكان في فلسطين التاريخية (1878 – 1948)

ونسبة الإسرائيليين في فلسطين ما بعد 1967

إضافة إلى ذلك، لا يتوازى المنحنيان. فالمنحنى الأول يمثل انحداراً مرتفعاً ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى، في حين يلتوي الثاني قليلاً. أمّا اليوم، في سنة 2005، فتعتبر نسبة المستوطنين في المناطق المحتلة مساوية لنسبة اليهود في فلسطين الانتدابية سنة 1928، أي قبل سنة 1948 بعشرين عاماً. وفي بداياتها، كانت عملية استيطان ما تبقى من فلسطين بعد سنة 1967 أسرع مما كانت عليه في فلسطين خلال الحكم العثماني.

وحتى في هذه الفرضية، فإن كل يهودي سيكون قبالته 5 فلسطينيين خلال عشرين عاماً. وقد تتطور هذه النسبة بسرعة كبيرة في حال جرى انسحاب المستوطنين من غزة، البالغ عددهم 8500 نسمة. في هذه الحالة ستكون المواجهة الديموغرافية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الضفة الغربية على أشدها (راجع الرسم البياني رقم 6.(

الرسم البياني رقم 6
نسبة الإسرائيليين إلى مجموع السكان في فلسطين (من دون الانسحاب من غزة)
وفي الضفة الغربية (بما فيها القدس)، 1995 – 2025

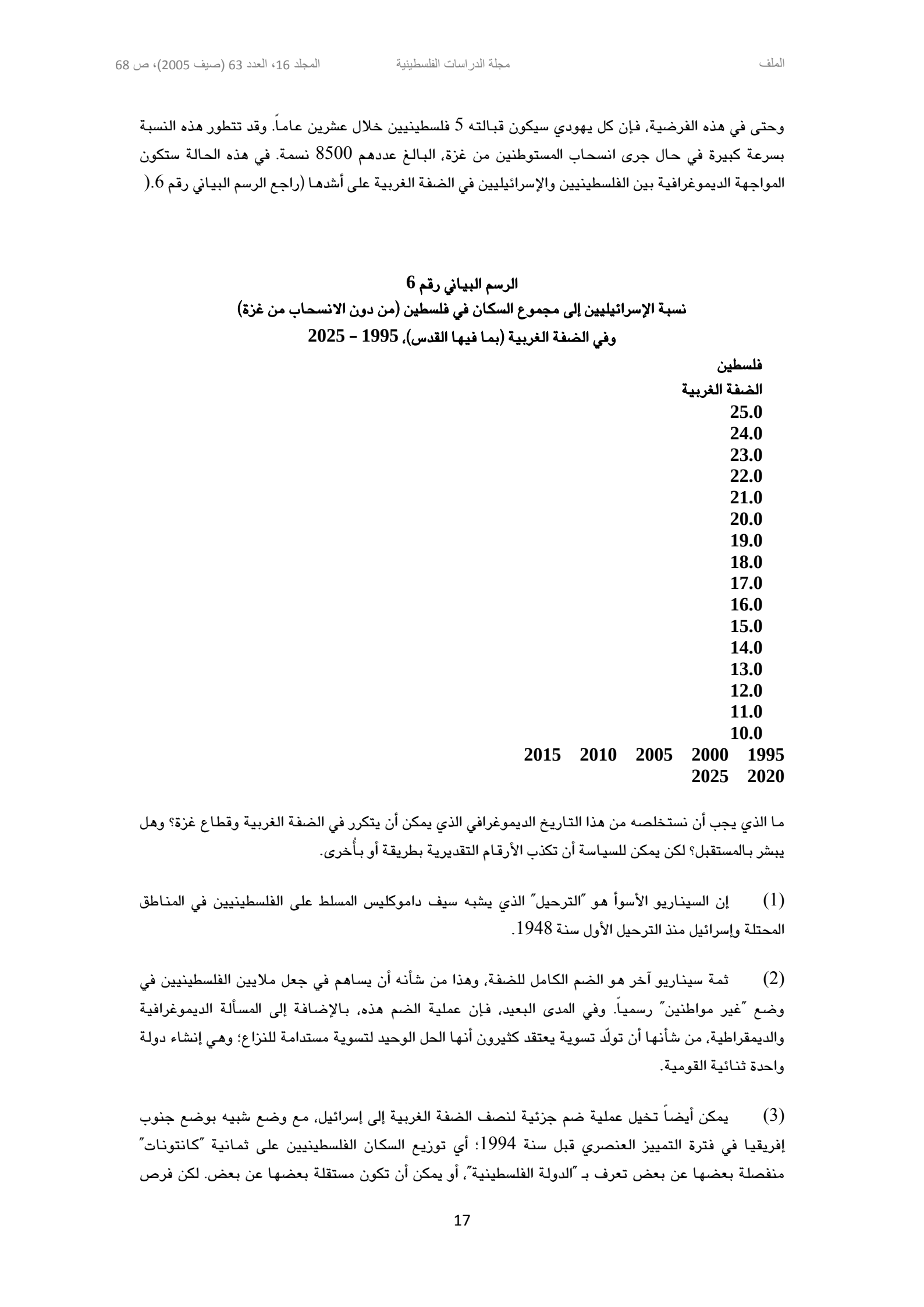

ما الذي يجب أن نستخلصه من هذا التاريخ الديموغرافي الذي يمكن أن يتكرر في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وهل يبشر بالمستقبل؟ لكن يمكن للسياسة أن تكذب الأرقام التقديرية بطريقة أو بأُخرى.

(1) إن السيناريو الأسوأ هو "الترحيل" الذي يشبه سيف داموكليس المسلط على الفلسطينيين في المناطق المحتلة وإسرائيل منذ الترحيل الأول سنة 1948.

(2) ثمة سيناريو آخر هو الضم الكامل للضفة، وهذا من شأنه أن يساهم في جعل ملايين الفلسطينيين في وضع "غير مواطنين" رسمياً. وفي المدى البعيد، فإن عملية الضم هذه، بالإضافة إلى المسألة الديموغرافية والديمقراطية، من شأنها أن تولّد تسوية يعتقد كثيرون أنها الحل الوحيد لتسوية مستدامة للنزاع؛ وهي إنشاء دولة واحدة ثنائية القومية.

(3) يمكن أيضاً تخيل عملية ضم جزئية لنصف الضفة الغربية إلى إسرائيل، مع وضع شبيه بوضع جنوب إفريقيا في فترة التمييز العنصري قبل سنة 1994؛ أي توزيع السكان الفلسطينيين على ثمانية "كانتونات" منفصلة بعضها عن بعض تعرف بـ "الدولة الفلسطينية"، أو يمكن أن تكون مستقلة بعضها عن بعض. لكن فرص

نجاح هذه التسوية قليلة. فعاجلاً أو آجلاً، وعلى غرار ما حدث في جنوب إفريقيا، سرعان ما ستجد فلسطين وإسرائيل نلسون مانديلا وفردريك دو كليرك الخاصين بهما وسيضعان حداً لهذا الوضع غير السوي.

(4) يمكن اعتماد "ترحيل" خفيف، إذ يمكن خفض النمو السكاني الفلسطيني وزيادة النمو الإسرائيلي عبر جرعة بارعة من التدابير القمعية، الهدف منها تشجيع الهجرة الفلسطينية. فمع العنف اليومي، وحصيلة القتلى والدمار، سيضطر الفلسطينيون في القدس الشرقية، أو الضفة الغربية، أو غزة، إلى الرحيل إلى الأردن، أو إلى بلد عربي آخر، أو إلى سائر أنحاء العالم للاحتماء. وهذا ما كان حدث في سياق مماثل، إذ بدأت فلسطين تفرغ من أهاليها حتى قبل حرب 1948؛ وذلك خلال فترة 1946 – 1947.

وبالنسبة إلى الذين سيبقون، فإن العنف الذي يدمر البنى التحتية والوظائف، وينشر الفقر، سيسرع انخفاض الخصوبة وانخفاض معدل الولادات. وتصبح الخصوبة كسلاح سياسي، والمقاومة عبر الإنجاب، من الإشكاليات الحادة.

أخيراً، يمكن لمعدل الوفيات في فلسطين، الذي انخفض كثيراً بفضل الفعالية الخاصة للرعاية الصحية، أن يرتفع بسبب تفاقم الوفيات في الحرب: فمن 28 أيلول/سبتمبر 2000 حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2004، أي خلال أربع سنوات، قتل 3747 فلسطينياً، أي نحو 1000 قتيل في السنة. ومقارنة بمعدل الوفيات الطبيعي الحالي، 4.3 أشخاص لكل 1000 شخص، زاد تفاقم الوفيات في الحرب هذا المعدل إلى نسبة 7.3٪، أي بارتفاع قدره قتيل واحد لكل 13 وفاة طبيعية. كذلك تؤثر الحرب بشكل أكبر في الذكور، إذ سجلت نسبة 90٪ من الوفيات، وازدياد الوفيات بنسبة 11٪، أي مقتل واحد لكل 9 وفيات طبيعية.

في ضوء ذلك، ألا يمكن لهذه التدابير الخاصة بالهجرة والخصوبة والوفيات أن تشكل سلاحاً ديموغرافياً متعمداً بهدف خفض عدد الفلسطينيين على حساب الإسرائيليين، وبغية دعم التدابير الأُخرى غير الديموغرافية التي تم تطبيقها.(43)

(5)من خلال فصل عمليات النمو الطبيعي والهجرة الوافدة الخاصة بالفلسطينيين والإسرائيليين من دون أي تداخل فيما بينها، يمكن تسوية إحدى نقاط النزاع. لذلك يجب القبول بحل الدولتين وترسيم حدودهما.

ومن التدابير المتوفرة، يعتبر الانسحاب المقرر في نهاية سنة 2005 من غزة (في إطار الأرض المحروقة)، والانسحاب من حفنة من المستعمرات النائية القليلة السكان في الضفة الغربية، نوعاً من التسوية العبثية. هذه التسوية تقضي على أي فرصة لتغيير وتيرة الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة، بل يمكن أن تسرعها.

في المقابل، يمكن لمشروعي طابا سنة 2000(44) وجنيف سنة 2003،(45) ومن خلال تعزيز تسوية الدولتين ذواتي السيادة، أن يضعا حداً نهائياً لعملية الاستيطان.

* * *

يتمنى العالِم الديموغرافي أن يستخدم علم التوقعات كي يحدد ما هي الاتجاهات التي ستتوفر في المستقبل. لكن لسوء الحظ لا يمكنه إلاّ توقع أرقام هي رهن بالسياسات المتعددة. وإذا كان حل الدولة الواحدة هو الأكثر جاذبية، فربما يعود ذلك إلى أنه يضع حداً للأمر الواقع الذي تفرضه الديموغرافيا. إنما من الممكن أن تكون الدولتان

المستقلتان الحل الأكثر واقعية على المدى المتوسط، ومن ثم يعقد لاحقاً ارتباط عقلاني يوحد بينهما أو يحولهما إلى فدرالية□.

(*) مدير علمي للدراسات المعاصرة في المعهد الفرنسي في بيروت، ومدير أبحاث في المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في باريس.

المصادر

(1) Youssef Courbage, New Demographic Scenarios in the Mediterranean (Paris: Institut National d'Études Démographiques, 2002), www.ined.fr/englishversion/publications/collections/td142A.htm

(2) United Nations Population Division, World Population Prospects: The 2002 Revision Population Database (New York, 2004), http://esa.un.org/unpd/p2k0data.asp

(3) Jerusalem Institute for Israel Studies, Statistical Yearbook for Jerusalem, 2002/2003, December 2003, http://jerusalemfoundation.org/data/jis/jerusalem-statistics-2003.html

يولد دمج السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية التباين ما بين الأرقام الإسرائيلية الرسمية والأرقام الأُخرى التي تنشرها جهات لا تعترف بضم هذا الجزء من المدينة المقدسة كالأمم المتحدة. وفي المقابل، لا يعترف المكتب الأميركي للإحصاء بكيان "فلسطين" أو بـ "أرض فلسطينية محتلة" ويستمر على الرغم من اتفاق أوسلو الموقع في واشنطن في إعطاء تقديرات منفصلة لكل من غزة والضفة الغربية من دون القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل، وعدد السكان الإسرائيليين هو بالتالي أكثر في أرقام المكتب الأميركي للإحصاء منه في أرقام الأمم المتحدة.

(4) Philippe Fargues, "Des cartes dans quel jeu? Les accords israélo-palestiniens et la démographie," Revue d'Études Palestiniennes, no. 23 (2000), pp. 53-64.

(5) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, 1970-2004).

(6) Ibid.

(7) Palestinian Central Bureau of Statistics, http://www.pcbs.org/populati/est_n2aspx

(8) Revue d'Études Palestiniennes, "L'Observatoire de la colonisation," 1995-2004.

(9) يعتبر عدد السكان مبالغاً فيه بسبب إفراط تقدير الخصوبة التي يفترض أنها بقيت على حالها ما بين سنة 1997 وسنة 2004، وبسبب الهجرة الفلسطينية إلى المناطق المحتلة، إذ قدر المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، في التوقعات التي نشرها، عدد المهاجرين العائدين بـ 227.000 نسمة في الفترة نفسها.

Palestinian Central Bureau of Statistics, op. cit.

(10) Fargues, op. cit.

(11) Palestinian Central Bureau of Statistics, Impact of the Israeli Measures on the Economic Conditions of Palestinian Households; 9th Round (April – June 2004), Ramallah, http://www.pcbs.org

(12) Youssef Courbage, Nouveaux horizons démographiques en Méditerranée (Paris: INED/PUF, 1999), pp. 110-116.

(13) Courbage, New Demographic Scenarios…, op. cit.

(14) Eric Schecter, "Doomsday demographer gets a hearing at the Prime Minister's Office," Jerusalem Report Magazine, Reporter Article (November 5, 2001).

(15) Youssef Courbage et Philippe Fargues, Chrétiens et Juifs dans l'Islam arabe et turc (Paris: Fayard, 1992), p. 274; Courbage, Nouveaux horizons…, op. cit., p. 116.

(16) Stewart Ain, "New Efforts to Settle Galilee, Neguev," The Jewish Week (August 27, 2003), http://www.jafi.org.il/papers/2003/aug/aug27/jwa.htm

(17) Eli Berman, "Sect, Subsidy and Sacrifice: An Economist's View of Ultra-Orthodox Jews," Quarterly Journal of Economics (August 2000); Central Bureau of Statistics, op. cit.

(18) Gilles Pison, "Tous les pays du monde (2003)," Population et Sociétés, no. 392 (Juillet-Août 2003).

(19) Youssef Courbage, "Les députés israéliens et leurs enfants: Une étude démographique de la Knesset de 1996," Revue d'Études Palestiniennes, no. 21 (1999), pp. 58-81.

(20) Palestinian Central Bureau of Statistics, op. cit.

لهذا السبب نجد الأعداد متقاربة لهذه السنة أياً يكن مصدر التقديرات: إحصاء فلسطيني، أو الأمم المتحدة، أو المكتب الأميركي للإحصاء، أو البنك الدولي. علماً بأن القدس الشرقية لم تدخل في الإحصاء لأن الفلسطينيين لم يعملوا على تعداد سكانها بسبب الحظر الذي فرضته السلطات الإسرائيلية لجهة إحصاء السكان الفلسطينيين في القدس. لذا فقد تم تقدير هذا الرقم. من جهة أُخرى لا يذكر المكتب الأميركي للإحصاء عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية ضمن أرقام الضفة الغربية والتوقعات الخاصة بها.

(21) http://www.pademographics.com

(22) Ruthie Blum, The Jerusalem Post (May 20, 2004).

يقال أيضاً إن عرفات لدى زيارته مخيم الدهيشه للاجئين سنة 1996 ناشد الأزواج إنجاب 12 طفلاً، اثنين لهما و10 للقضية.

Ike Seamans, "Palestinians could become the majority soon," The Miami Herald (January 9, 2004).

(23) Philippe Fargues, "Protracted National Conflict and Fertility: Palestinians and Israelis in the Twentieth Century," Population and Development Review, New York, vol. 26, no. 3 (2000), pp. 441-482.

(24) Marwan Khawaja & Sarah Randall, "The Intifada, Palestinian Fertility and Women's Education," (Forthcoming).

(25) MOH-HMIS, Palestinian Health Care System, "Health Status in Palestine, 2002," (July 2003); Palestinian Central Bureau of Statistics, The Demographic Survey in the West Bank and Gaza Srip: Final Report (Ramallah, 1997).

(26) Khawaja & Randall, op. cit.

(27) بالنسبة إلى مؤشرات الخصوبة الأخيرة، اعتمدنا على تقارير وزارة الصحة التي تكرر تقارير الأحوال الشخصية وتعرض أرقاماً سنوية عن الولادات، وبالتالي عن الخصوبة،

Ministry of Health, Health Status in Palestine, Executive Summary 2003 (Ramallah, July 2004), http://www.moh.gov.ps.

(28) لا يزال سن الزواج لدى الفلسطينيات مبكراً جداً قياساً بالمعدل في سائر الدول العربية حيث يصل إلى 27 و28 سنة في لبنان والمغرب وتونس والجزائر. وسنة 2000، أعطت نسب العزوبية لزواج الإناث الأول متوسط سن مبكر جداً هو 21.68 سنة.

Palestinian Central Bureau of Statistics, "Family Formation in the Palestinian Territory: Analytical Report," http://www.pcbs.org/populati/family.aspx

وسنة 2003، تزوجت 55٪ من النساء قبل سن الـ 20، و86٪ قبل سن الـ 25 (4٪ في سن 14 أو أقل). ويبقى فارق السن بين الزوجين مرتفعاً: 5.2 سنوات أكثر للزوج.

(29) Khawaja & Randall, op. cit.

"السُترة" مفهوم يشير إلى حماية شرف الفتيات، لكنه قد يشمل أيضاً حماية حياتهن. فبعد زواجهن، يقل إمكان خروجهن من المنزل. "الانتفاضة والخصوبة الفلسطينية وتعليم المرأة."

(30) Ministry of Health, Executive Summary, http://www.pcbs.org/health/timetab_02.aspx

(31) World Bank, World Development Indicators Database (Washington, August 2004), http://devdata.worldbank.org/external/CPProfile.asp?Seelctes d Countries=WBG CCOD; Palestine Monetary Authority, "Key Economic Indicators in Palestine," www.pma-palestine.org/arabic/statistics/issues59/tab(59+1)

(32) Palestinian Central Bureau of Statistics, Impact of the Israeli Measures…, op. cit.

(33) Calvin Goldscheider, "The Demographic Embededness of the Arab-Jewish Conflict in Israeli Society," in B. Reich and G. Kieval, eds., Israeli Politics in the 1990's: Key Domestic and Foreign Policy Factors (New York: Westport Press, 1991).

(34) Khaled Nabris, The Miami Herald.

(35) Youssef Courbage, "Démographie et politique en Irlande du Nord depuis la partition," in Jean-Louis Rallu, Youssef Courbage et Victor Piché, eds., Anciennes et nouvelles minorités (Paris: JohnLibbey/INED, 1997), pp. 335-262.

(36) L'observatoire de la colonization, "La position des colons vis-à-vis d'un retrait israélien des territoires occupés," Revue d'Études Palestiniennes, no. 86 (2003), pp. 124-125; "Elections in Israel," Haaretz (2003), http://news.haaretz.co.il/hasen/pages/ShArtElection.jhtml?itemNo=257618&contrassID=2&subContrassID=1&sbSubContrassID=0&listSrc=Y.

(37) Nadav Shragai, "La Paix Maintenant: 2,2 milliards de shekels pour les colonies en 2001," http://www.lapaixmaintenant.org/article334, janvier 2003.

(38) B'tselem, "land Grab: Israel's Settlment Policy in the West Bank," Comprehensive Report (May 2002), http://www.btselem.org/English/Publications/Summaries/Land_Grab_2002.asp

(39) Central Bureau of Statistics, op. cit.

لا معلومات لدينا عن الخصوبة الإسرائيلية في القسم المضموم من الضفة الغربية. لكن الخصوبة لدى السكان اليهود في كامل المدينة (458.000) بما في ذلك المستعمرات المضمومة إلى الضفة (180.800) مرتفعة أيضاً: 3.89 أولاد. من المحتمل، إذاً، أن تكون الخصوبة في مستعمرات القدس أكثر ارتفاعاً من سائر مستعمرات الضفة.

(40) Central Bureau of Statistics, op. cit.

بلغت الخصوبة اليهودية في إسرائيل داخل الخط الأخضر وخارجه 2.53 ولد سنة 2001. ويشكل المستوطنون الإسرائيليون 8٪ من مجمل اليهود، وخصوبة اليهود داخل الخط الأخضر هي 2.35 ولد.

(41) دورة المهاجرين نحو المستعمرات الكثيفة مرتفعة جداً. ففي سنة 2002 بلغت 14.000 مهاجر في مقابل 10.600 نازح، وهذا يعني رصيد هجرة صافياً بلغ 3400 شخص.

Foundation for Middle East Peace, Settlement Report (November – December 2003).

(42) Sharron Environmental Protection Organization, "Ways to Water Management in Judea and Samaria," Haaretz (February 1999), http://www.fmep.org/charts/chart9905_3.jpg

(43) B'tselem, op. cit., p. 2; http://www.eretzyisrael.org; Uriya Shavit and Jalal Banna, "The secret exodus: Palestinian emigration," Haaretz (October 5, 2001).

(44) http://www.paix-en-palesitne.org/arti/bamoratino.htm

(45) "2003 Geneva Peace Plan," French Version, http://www.Mideastinfo.com/documents/Geneva_fra.htm

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx